



دور الجهود الدولية في تحقيق التنمية المستدامة

The role of international efforts in achieving sustainable development

أ.م.د. مسلم طاهر حسون

كلية القانون _ جامعة أهل البيت (ع)

muslam@abu.edu.iq

المستخلص

تعد التنمية المستدامة الضمانة القانونية لحقوق الاجيال الحاضرة والحماية لحقوق الاجيال المستقبلية والتنمية المستدامة في حقيقة الامر تعكس صفة الاستقرار بما لها في تلبية متطلبات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة المستندة على اعمدة متمثلة بالاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتعليمية فضلاً عن مواكبة التطور التكنولوجي والاستفادة منه في سائر عناصر العملية التنموية بكفاءة عالية ونواتج متميزة وفق معايير صديقة للبيئة ، وان التعاون الدولي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة يعد الاساس القانوني للقانون الدولي للتنمية المستدامة والذي تستنبطه من الاحكام الواردة فيه والتي تشكل ركيزة لانطلاق جميع التنظيمات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة والتعليم الاخضر وعلى الرغم من انها وردت بصورة عامة وليست فيها التزامات قانونية لكنها تعد القاعدة الاساسية للأمم المتحدة في بلورة استراتيجيتها التنموية. ويتناول بحثنا الموسوم (دور الجهود الدولية في تحقيق التنمية المستدامة) تسليط الضوء على دور المنظمات الدولية في تعزيز التنمية المستدامة فضلاً عن دور المؤتمرات الدولية ودور المنظمات المتخصصة، وتوصلنا في نهاية البحث الى مجموعة من النتائج والمقترحات.

الكلمات المفتاحية :- التعليم الاخضر، التنمية المستدامة ، ميثاق الأمم المتحدة، المنظمات الدولية،

المنظمات الاقليمية ، المنظمات المتخصصة . الجهود الدولية.

Abstract

Sustainable development is the legal guarantee of the rights of present generations and the protection of the rights of future generations. Sustainable development in fact reflects the characteristic of stability in meeting the requirements of the present without compromising the rights of future generations based on pillars represented by economic, social, environmental and educational sustainability, in addition to keeping pace with technological development and benefiting from it in all elements of the development process with high efficiency and distinguished outcomes according to environmentally friendly standards. International cooperation according to the United Nations Charter is the legal basis for international law for sustainable development, which is derived from the provisions contained therein, which constitute a pillar for launching all international organizations concerned with sustainable development and green education. Although they were mentioned in general terms and do not

contain legal obligations, they are the basic basis for the United Nations in formulating its development strategy.

Our research entitled (The role of international efforts in achieving sustainable development) sheds light on the role of international organizations in promoting sustainable development, as well as the role of international conferences and the role of specialized organizations. We concluded with a set of results and proposals. Keywords: Green education, sustainable development, United Nations Charter, international organizations, regional organizations, specialized organizations, International efforts.

المقدمة

أولاً :- موضوع البحث

ان التنمية المستدامة تعد حلقة وصل بين الاجيال الحالية والاجيال القادمة والتي تضمن استمرارية الحياة الانسانية وتكفل الحياة القادمة من العيش الكريم والرفاهية والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة وحتى بين الدول المتعددة وتكمن اهمية التنمية المستدامة من خلال كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دورا بارزا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج وتوزيع الانتاج وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة فضلا عن تقليل نسبة الامية والقضاء على الفقر في العالم , فالتنمية المستدامة كاصل عام تعني تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية او الاضرار بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وتمثل الرؤية والفلسفة الشاملة والنامية والمتعددة التي تعنى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فضلا عن التعليم الاخضر وترسيخ العلاقة بينهما من خلال تأمين مستوى لائق في العيش حاضرا ومستقبلا والارتقاء بقدرات المجتمع وفي المجالات كافة. ومنها التعليم الاخضر الذي يتضمن شقين الاول يرتبط بالجانب البيئي والشق الثاني يركز على التنمية المستدامة ولا يمكن فصل هذين الشقين , وان الاستدامة في التعليم الاخضر تمثل الاستدامة في المجالات كافة لكون التعليم يعد القوة الوحيدة القادرة على التغيير نحو الافضل والتعليم الاخضر طبقاً لتعريف منظمة اليونسكو يمثل عملية تنقيفية شاملة تتضمن عدة جوانب معرفية ومهارية ووجدانية تهدف الى اعداد جيل قادر على توقع المشكلات البيئية ومواجهتها بالمعالجات والحلول التي من شأنها الحد من تأثيرها وتفاقمها على الجماعة الدولية , وعلى هذا الاساس فان التعليم الاخضر يهدف الى بناء مستقبل أكثر استدامة لكوننا من خلال الاشراف المسؤول على الموارد الطبيعية وتقليل الضرر الذي يلحق بالبيئة وهذا يستوجب نهجاً شاملاً يتضمن المعرفة العلمية والاعتبارات الاخلاقية والحلول العلمية للتحديات البيئية في العالم اجمع .

ومن الاهمية بمكان القول ان المجتمع الدولي اهتم بصورة صريحة بقضايا الانسان والتنمية المستدامة بكافة ابعادها من خلال المؤتمرات والاعلانات والقمم والاتفاقيات العالمية فضلاً عن دور المنظمات



الدولية العامة والاقليمية والمتخصصة في تعزيز وتحقيق التنمية المستدامة فكانت البداية مع مؤتمر (ستوكهولم) متعلق بالتنمية البشرية لعام ١٩٧٢ مروراً بمؤتمر (ريو دي جانيرو) والتي عرفت بقمة الارض عام ١٩٩٢ حول البيئة والتنمية ومن ثم مؤتمر (جوهانسبورغ) لعام ٢٠٠٢ المتعلق بالتنمية المستدامة والتي اصبحت مطلباً دولياً لتحقيق العدالة الاجتماعية والانصاف في توزيع الثروات بين الاجيال المعاصرة والاجيال اللاحقة مما يتطلب ان تورث هذه الاجيال بيئة نظيفة صحية خالية من الملوثات و ثروات وموارد طبيعية غير مستنزفة وطاقات متجددة والتنمية المستدامة من حقوق الانسان الاساسية وهذا يستوجب وعي الانسان بضرورة مشاركته بقضايا التنمية والبيئة فالأرض خلقت من اجل الانسان والتنمية المستدامة تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتعليمي على حد سواء لكن الامر لا يخلو من المعوقات التي تحول دون تفعيل هذا الحق على الوجه الاكمل مثل المعوقات المتعلقة بالعولمة والنزاعات المسلحة والتزايد في السكان والتلوث البيئي وحالات الفقر والامية والمجاعة .

وفي اطار هذا البحث سنلقى الضوء على الجهود الدولية الرامية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال التعرض الى دور المنظمات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة المتمثلة بدور منظمة الامم المتحدة والاعلانات والمؤتمرات والاتفاقيات الدولية فضلا عن بيان دور بعض المنظمات الدولية المتخصصة في تحقيق التنمية المستدامة ومن اهمها منظمة التجارة الدولية ومنظمة العمل الدولية ومن ثم منظمة الاغذية والزراعة الدولية.

ثانياً :- اهمية البحث

تكتسب اهمية التنمية المستدامة بوصفها حق من حقوق الانسان المشروعة في ظل القانون الدولي مما يترتب على الدول تفعيل ما يكفل للإنسان تحقيق ذلك وبما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتعليمية بالقدر الذي يعود عليه بالنفع دون اغفال حق الاجيال القادمة منه ولقد لعبت المنظمات الدولية وبذلت جهوداً دولية وفي المجالات كافة لتفعيل حق الافراد في عملية التنمية المستدامة كونهم محور عملية التنمية غير القابلة للتصرف ذو الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية لتوفير الحد الادنى من المعيشة الحرة الكريمة ومحاربة الامية والفقر في العالم ولكي تتحقق عملية التنمية المستدامة لابد من وجود تعاون الدول كافة مع الجماعة الدولية والمنظمات الدولية العامة المتخصصة لتحقيق التنمية المستدامة وفي جميع المجالات.

ثالثاً :- مشكلة البحث

تعد التنمية المستدامة حقاً من الحقوق الانسانية المعترف بها في القانون الدولي العام لكن الغموض لا زال يرافق المكانة القانونية لهذا الحق ويبيدي الزامية الدول به مع الافتقار للاليات المحددة للارتقاء به وتنظيمه وتطويره وفقاً لمتطلبات الاجيال القادمة.

وسنحاول في هذا البحث الاجابة وبشكل موجز على بعض التساؤلات ومنها

١- ما دور الجهود الدولية المتمثلة بمنظمة الامم والاعلانات والاتفاقيات والمؤتمرات في تحقيق التنمية المستدامة .

٢- ما دور المنظمات والوكالات المتخصصة في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة .

٣- هل الآليات الدولية كافية للارتقاء بمستوى تحقيق اهداف التنمية المستدامة وبكافة ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والتعليمية والثقافية .

رابعاً :- منهجية البحث

سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال توصيف واستقراء وتحليل نصوص الموائيق الدولية ذات العلاقة بمسألة التنمية المستدامة فضلاً عن تحليل الاحكام الواردة في المؤتمرات الدولية والوكالات المتخصصة

خامساً :- هيكلية البحث

للاحاطة بموضوع بحثنا (دور الجهود الدولية في تحقيق التنمية المستدامة) سنتناوله وفقاً للخطة

المطلب الأول : دور المنظمات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة

الفرع الاول : منظمة الامم المتحدة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

الفرع الثاني : الاعلان الدولي للحق في التنمية المستدامة

الفرع الثالث : المؤتمرات الدولية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الثاني : المنظمات الدولية المتخصصة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

الفرع الاول : دور منظمة التجارة العالمية في تحقيق التنمية المستدامة

الفرع الثاني : دور منظمة العمل الدولية في تحقيق التنمية المستدامة

الفرع الثالث : دور منظمة الاغذية والزراعة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة

الخاتمة – النتائج – المقترحات

المطلب الأول: دور المنظمات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة

ان اهمية حقوق الانسان والتي لا يمكن الاستغناء عنها يتمثل في الحق في التنمية المستدامة فضلاً عن الحق في بيئة صحية نظيفة وغيرها من الحقوق الاساسية وعلى هذا الاساس فإن العديد من دول العالم صادقت على الكثير من الاتفاقيات والاعلانات والمواثيق الدولية المتصلة بهذا الحق لكفالة تحقيقه وأقرت الدول ان فكرة حقوق الانسان تعادل مسؤولية جميع الدول تجاه مجتمعاتها في مواجهة المجتمع الدولي ولكون هذا الحق عالمي متعلق بالتنمية البشرية من خلال المؤتمرات الدولية العالمية التي عقدتها الامم المتحدة وبالتالي فان تعزيز التنمية البشرية لعام يشكل الركيزة الاولى للربط بين حقوق الانسان والتنمية البشرية المستدامة للمجتمع الدولي باسره (١).

ان تحقيق التنمية المستدامة في الاطار الدولي يتأتى من خلال المنظمات الدولية التي تنشأ باتفاق بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة فهناك المنظمات الدولية العالمية كمنظمة الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاقليمية كالاتحاد الاوروبي ومنظمة الدول الامريكية والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية مع ضرورة ان يكون لهذه المنظمات اعتراف بالشخصية الدولية حتى تتمكن من ممارسة مهامها على النطاق الدولي.

لقد كان لمنظمة الامم المتحدة بوصفها منظمة عالمية دور اساسي في تعزيز التنمية المستدامة فضلاً عن دور المنظمات الدولية الاقليمية والمتخصصة في هذا الصدد وسوف نتطرق لهذا الموضوع بشيء من التفصيل وحسب الفرعين الآتيين :-

الفرع الأول: منظمة الامم المتحدة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

لا شك ان التنمية المستدامة تشير بصورة اساسية على ارادة الدول المتطورة ولا تقتصر على التنمية الاقتصادية بل تتعدى ذلك الى الابعاد الثقافية والاجتماعية ووفقاً لذلك فقد مارست منظمة الامم المتحدة دوراً مفصلياً واسباسياً في ترسيخ قواعد دولية في ظل التنمية المستدامة لمعالجة المشاكل البيئية المتلاحقة (٢).

كان من مهام الامم المتحدة معالجة القضايا ذات الصبغة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والانسانية وشرعت من خلال المؤتمرات الدولية والبرامج والاعلانات والمواثيق واللجان بصياغة

(١) د. عمر محمود أكرم . قانون البيئة ، ط ١ ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٣
(٢) د. سهير ابراهيم حاتم الهيتي ، الاليات القانونية الدولية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، ط ١ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ٣٠٢.

قانون دولي مهتم بالتنمية المستدامة والبيئة وبما يسهم في تحقيق تعاون الدول لحماية الموارد الطبيعية
(٣).

وهذا يتجسد من خلال التوصيات والقرارات التي تشير الى وضع استراتيجية دولية جماعية في
الميادين كافة ومن اهمها التنمية المستدامة والبيئة وترجمت تلك الجهود لمنظمة الامم المتحدة في عقد
مؤتمر (ستوكهولم) حول البيئة البشرية في عام ١٩٧٢ والذي تمخض عنه الاعلان العالمي حول البيئة
البشرية ويعد مؤتمر ستوكهولم مرجعاً من مراجع القانون الدولي للبيئة بالرغم من صفته غير الالزامية
حيث عد اهم انجاز دولي لهذا المؤتمر يتمثل في اقرار برنامج الامم المتحدة للبيئة بوصفها هيئة دولية
معنية بشؤون البيئة وهذا البرنامج يشكل الترتيب المؤسسي الدائم في منظومة الامم المتحدة لحماية
وتحسين البيئة البشرية واعقبه مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) في حزيران / ١٩٩٢
في مدينة (ريو دي جانيرو) في البرازيل وعلى اثر اجتماع مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة
في دورته التاسعة عشر الذي اسهم على تقوية عمل البرنامج عن طريق اعلان (نيروبي) الخاص
بدور برنامج الامم المتحدة للبيئة (٤) ، حيث تم التعرض فيه بضرورة جعل البرنامج المرجع الرئيس
للبعد البيئي للتنمية المستدامة مع اهتمام المنظمة الدولية الى اهمية اليات التنمية النظيفة الخضراء التي
احتواها بالتنسيق مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فضلاً عن ما رصدته لنفسها في سبيل تحقيق
هذا الحق بتوفيرها مصادر تمويل مختلفة لبرنامج العمل البيئي وخاصة الميزانية العامة للمنظمة وصندوق
البيئة عن طريق الاسهامات المالية للدول الاعضاء بالإضافة الى الصندوق المتعدد الاطراف ومبادرات
القطاع المالي والانشطة المنفذة بصورة مشتركة واليات التنفيذ النظيفة ولعل من ادوار منظمة الامم
المتحدة ما كرسه بنفسها من تنظيمات متفرعة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة كبرنامج تطوير السياسات
العامة والقانون البيئي وقسم التقويم البيئي والاذنار المبكر وقسم الثقافة والصناعة والاقتصاد وبرنامج
التعاون الاقليمي وزيادة على ذلك دور المنظمات الدولية في تنمية قواعد القانون الدولي للبيئة وهذا ما
نجد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في (٣٠ / تشرين

الاول / ١٩٩٠) (٥)، الخاص بالمسؤولية التاريخية للدول الاعضاء في المحافظة على الموارد الطبيعية
لحساب الاجيال الحاضرة والمستقبلية.

(٣) د. علي عبد الكريم الجابري ، دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر والاردن ، دار دجلة ، عمان ،
٢٠١٢ ، ص ١٩٠.

(٤) د. سهير ابراهيم حاجم الهيتي ، مصدر سابق ٩٩.

(٥) ينظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣٠ / تشرين الاول / ١٩٩٠.

ومما سبق يتضح لنا ان من أهم مقاصد الامم المتحدة تعزيز التعاون الدولي بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق التنمية المستدامة وفي المجالات كافة وهذا أكدت عليه المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة حيث أشارت فقرتها الثانية على انه (انماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منهما تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الاخرى الملائمة لتعزيز السلم العام) بينما أشارت الفقرة الثالثة من المادة ذاتها على انه (تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك اطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو لدين ولا تفريق بين الرجال والنساء)^(٦).

وتأسيساً على ذلك فقد اهتم المجتمع الدولي من خلال منظمة الامم المتحدة وكما جاء في ميثاق بالحق في التنمية المستدامة في ظل القانون الدولي العام لحقوق الانسان حيث اتجهت منظمة الامم المتحدة من خلال وكالاتها ومن خلال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالارتقاء بحقوق الانسان ولا سيما الحق في التنمية المستدامة وعد هذا الحق حقاً كباقي الحقوق وعلى هذا الاساس فقد فرضت له حماية خاصة وهذا ما تبلور عن طريق جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية لحماية الحق في التنمية المستدامة التي تعنى بواسطة نشاطها لتحقيق التنمية بكافة مستوياتها الدولية .

الفرع الثاني: الاعلان الدولي للحق في التنمية المستدامة لعام ١٩٨٦

ان اعلان الحق في التنمية اعتمد وتم نشره على النطاق الدولي بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (٤١ / ١٢٨) في (٤ كانون الأول / ١٩٨٦) وبرز ما جاء في ديباجته على ان التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرية الهادفة في التنمية وفي التوزيع للفوائد الناجمة عنها كما ورد فيها الى حق الشعوب في تقرير وضعها السياسي بحرية فضلاً عن السعي في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية وفي حق الشعب في السيادة على موارده الطبيعية وأكدت ديباجة الاعلان العالمي للحق في التنمية على انه السلم والامن الدوليين يشكلان عنصرين اساسيين لأعمال الحق في التنمية وان الحق في التنمية حق من حقوق الانسان غير قابل للتصرف وان تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم والافراد الذين يكونون الامم على حد سواء^(٧)، ونود ان نشير في هذا الاطار الى اهم النصوص الواردة في هذا الاعلان.

(٦) ينظر المادة الاولى من ميثاق منظمة الامم المتحدة لعام ١٩٤٥.

(٧) ينظر ديباجة الاعلان الدولي للحق في التنمية المستدامة الصادر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (٤١ / ١٢٨) لعام ١٩٨٦.

أولاً: - الحق في التنمية المستدامة حق من حقوق الانسان

يعد الحق في التنمية المستدامة حق من حقوق الانسان وهذا ما اوردته المادة الاولى من اعلان الحق في التنمية المستدامة فضلاً عن حقه في السيادة التامة على الثروات والموارد الطبيعية حيث جاء في فقرتها الاولى على انه (الحق في التنمية حق من حقوق الانسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل انسان ولجميع الشعوب المشاركة والاسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها من اعمال جميع حقوق الانسان والحريات الاساسية اعمالاً تامة). وأكدت الفقرة القانية من المادة نفسها على انه (ينطوي حق الانسان في التنمية ايضاً على الاعمال العامة لحق الشعوب في تقرير المصير الذي يتمثل بمراعاة الاحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ممارسة حقها غير القابل للتصرف في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية)^(٨)، ومما سبق يتضح لنا مدى اهتمام المجتمع الدولي بالحق في التنمية بوصفه حقاً من حقوق الانسان الاساسية .

ثانياً :- الانسان المحور الرئيس في التنمية المستدامة

ان التنمية المستدامة المتواصلة لا تنهض الا من خلال التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والثقافية والبيئية ومن خلال الافراد الذين يمثلون ادواتها واهدافها وتحقيقها يتم بتلبية حاجاتهم وتنظيم حياتهم وبالتالي باستطاعتهم ان يتعاملوا مع الموارد الطبيعية وبما يضمن عدم تدهورها واستنزافها ويكفل تأمين متطلبات الاجيال الحاضرة والقادمة ويمكن لهم وضع خطط استراتيجية لأنفسهم للاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية^(٩)، وهذا ما تضمنته المادة الثانية من الاعلان الدولي للحق في التنمية حيث نصت في الفقرة الاولى منها على انه (الانسان هو الموضوع الرئيس للتنمية وينبغي ان يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منها)، وأكدت الفقرة الثانية من المادة ذاتها على انه (يتحمل جميع البشر مسؤوليته عن التنمية فردياً وجماعياً آخذين في الاعتبار ضرورة الاحترام التام لحقوق الانسان والحريات الاساسية الخاصة بهم فضلاً عن واجباتهم تجاه المجتمع الذي يمكنه وحده من ان يكفل تحقيق الانسان لذاته بحرية وبصورة تامة ولذلك ينبغي لهم تعزيز وحماية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مناسب للتنمية)، اما الفقرة الثالثة أكدت على دور جميع الدول في وضع السياسات التي تتعكس بالشكل الايجابي على رفاهية الانسان وتأمين المشاركة الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة حيث نصت على انه (من حق الدول ومن واجباتها وضع سياسات انمائية وطنية ملائمة تهدف الى التحسين المستمر لرفاهية جميع

(٨) ينظر المادة الاولى من الاعلان الدولي للحق في التنمية المستدامة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٢٨ / ٤١) لعام ١٩٨٦.

(٩) د. محسن عبد الحميد توفيق ، التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي ، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٢ ، ص ٢٣.

السكان وجميع الافراد على اساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها) (١٠).

ومن خلال ما ورد اعلاه نستشف بأن الانسان في المنظور الدولي هو الموضوع الاساس للتنمية المستدامة.

ثالثاً :- المسؤولية المترتبة على الدولة تجاه الحق في التنمية المستدامة

ان تحقيق التنمية المستدامة يستوجب اقرار السياسات الانمائية في كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فضلاً عن سياسات البحث العلمي التكنولوجي (١١)، وهذا ترجمته المادة الثالثة من هذا الاعلان حيث جاء بالفقرة الاولى على انه (تتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الاوضاع الوطنية والدولية المواتية لأعمال الحق في التنمية) كما نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على انه (يقتضي اعمال الحق في التنمية الاحترام التام في مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة) وأشارت الفقرة الثالثة من المادة ذاتها على انه (من واجب الدول ان تتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وازالة العقبات التي تعترض التنمية وينبغي للدول ان تستوفي حقوقها وتؤدي واجباتها على نحو يعزز عملية اقامة نظام اقتصادي دولي جديد على اساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول ويشجع كذلك مراعاة حقوق الانسان وأعمالها).

وفي السياق ذاته أكدت المادة الرابعة على انه (من واجب الدول ان تتخذ خطوات فردياً وجماعياً لوضع سياسات اغاثية دولية ملائمة بغية تسيير اعمال الحق في التنمية اعمالاً تاماً) (١٢)، ومن خلال المواد اعلاه من الاعلان يتأكد لنا ضرورة اتخاذ الدول جملة من الخطوات لكفالة تحقيق الحق في التنمية المستدامة في ظل الجهود الدولية.

رابعاً :- الاهتمام الدولي في حق الدول النامية بالتنمية المستدامة

لعل من اهم الآليات الدولية التي تضمنها الاعلان الدولي للحق في التنمية المستدامة الاهتمام الملحوظ لتنمية الدول النامية وذلك توثق بالنص عليها في مواد عديدة من الاعلان وخاصة الفقرة الثانية

(١٠) ينظر المادة الثانية من الاعلان الدولي للحق في التنمية المستدامة الصادر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (٤١ / ١٢٨) لعام ١٩٨٦.

(١١) د. محسن عبد الحميد توفيق ، مصدر سابق، ص ٢٣.

(١٢) ينظر المادة الثالثة والرابعة من الاعلان الدولي للحق في التنمية المستدامة وحسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (٤١ / ١٢٨) لعام ١٩٨٦.

من المادة الرابعة والتي نصت على انه (من المطلوب القيام بعمل مستمر لتعزيز تنمية البلدان النامية على نحو اسرع وبالتعاون الدولي الفعال كتكملة لمجهود البلدان النامية لتزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع تنميتها الشاملة) فضلاً عن ما جاء في نص المادة السابعة من هذا الاعلان حيث ورد فيها على انه (ينبغي لجميع الدول ان تشجع اقامته وصيانته وتعزيز السلم والأمن الدوليين وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي لها ان تبذل كل ما في وسعها من أجل تحقيق نزع السلاح التام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة وكذلك من أجل استخدام الموارد المفرج عنها نتيجة لتدابير نزع السلاح الفعالة لأغراض التنمية الشاملة ولا سيما تنمية البلدان النامية)^(١٣).

وطبقاً لما ورد اعلاه فإن جل اهتمام المجتمع الدولي في ظل هذا الاعلان كان منصّباً على تنمية البلدان النامية وفي المجالات كافة.

خامساً :-الاهتمام الدولي في دور المرأة في التنمية المستدامة

كان دور المرأة حاضراً في ظل الاعلان الدولي للحق في التنمية المستدامة وهذا ما تم ملاحظته في نصوص هذا الاعلان وخاصة ما نصت عليه المادة الثامنة في فقرتها الاولى بقولها (ينبغي للدول ان تتخذ على الصعيد الوطني جميع التدابير اللازمة لأعمال الحق في التنمية ويجب ان تضمن في جملة امور تكافؤ الفرض للجميع في امكانية وصولهم الى الموارد الاساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والاسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية وينبغي اجراء اصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية)^(١٤).

فمن خلال المادة اعلاه يتضح تأكيد المجتمع الدولي على ضرورة تعزيز دور المرأة في عملية التنمية المستدامة بوصفها تمثل نصف الموارد البشرية وكفالة حقها في التنمية هو هدف انساني^(١٥)، وضرورة اجتماعية فضلاً عن ان تمكين المرأة لا يتم الا من خلال العمل الاجتماعي ورفع مستواها التعليمي مع اقامة مراكز متخصصة لتدريبها وتأهيلها على العمل في المجالات كافة وتحقيق مشاركتها في عملية التنمية المستدامة.

^(١٣) ينظر نص المادة الرابعة والمادة السابعة من الاعلان الدولي للحق في التنمية المستدامة وحسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (٤١ / ١٢٨) لعام ١٩٨٦.

^(١٤) ينظر المادة الثامنة من الاعلان الدولي للحق في التنمية المستدامة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (٤١ ، ١٢٨) لعام ١٩٨٦.

^(١٥) د. محمد عبد العزيز ربيع ، التنمية المجتمعية المستدامة ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٥ ، ص ٣٩٣.

سادساً :- الاهتمام بالمشاركة الشعبية في التنمية المستدامة

لقد أكد الاعلان الدولي للحق في التنمية المستدامة ضرورة تشجيع والشعوب في المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وفي المجالات كافة وهذا نصت عليه المادة الثامنة في فقرتها الثانية حيث جاء فيها (ينبغي للدول ان تشجع المشاركة الشعبية في المجالات بوصفها عاملاً هاماً في التنمية وفي الاعمال كافة لجميع حقوق الانسان)، ونصت المادة التاسعة ضمن فقرتها الاولى على انه (جميع جوانب الحق في التنمية المبينة في هذا الاعلان متلاحمة ومترابطة وينبغي النظر الى كل واحد منها في اطار الجميع) (١٦).

وطبقاً لما ورد أعلاه فقد ازداد اهتمام المجتمع الدولي بالمشاركة الشعبية بعملية التنمية المستدامة وحماية البيئة وعلى هذا الاساس قامت الدول بإعادة النظر في التشريعات والقوانين المتعلقة بهذا الاطار وخاصة اصدار التشريعات المتعلقة بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية في جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة وبالطرق السلمية للمحافظة عليها (١٧).

الفرع الثالث: المؤتمرات الدولية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

ان مفهوم التنمية المستدامة قد تطور عبر احداث سياسية دولية متتابعة ابتداءً من مؤتمر (ستوكهولم) عام ١٩٧٢ ومؤتمر (ريو دي جانيرو) عام ١٩٩٢ ومؤتمر (جوهانسبورغ) عام ٢٠٠٢ وهي تعد مراحل متتالية للمكافحة والتصدي للتلوث وحماية البيئة فضلاً عن الارتقاء بالآليات التنموية المستدامة على المستوى الدولي وهذه المؤتمرات الدولية منحت دفعات لتدابير عميقة في سياسات دول العالم وتبرز اهميتها بناءً على الاستجابة الرسمية للضغوط المتزايدة من المجتمع الدولي وسنتعرض في هذا المجال الى تلك المؤتمرات وبشكل موجز:

اولاً :- مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة البشرية (استوكهولم ١٩٧٢) لقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في (٣ / كانون الاول / ١٩٦٨) خلال دورتها الثانية والثلاثون اللائحة المرقمة (٢٣٩٨) والتي شملت التعابير ذاتها التي تضمنتها لائحة المجلس الاقتصادي والاجتماعي حيث ورد فيها (ادراكاً منها للبيئة من آثار على) وضعية الانسان وعلى راحته البدنية والعقلية والاجتماعية وعلى كرامته وتمتعته بحقوقه الاساسية واقتناعاً منها بضرورة الاهتمام بمشاكل البيئة الانسانية من اجل تنمية اقتصادية واجتماعية وصحية فإنها قررت تنظيم مؤتمر حول البيئة الانسانية (١٨).

(١٦) ينظر المادة الثامنة من الاعلان الدولي للحق في التنمية المستدامة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (١٢٨ / ٤١) لعام ١٩٨٦.

(١٧) طارق ابراهيم الدسوقي عطية ، النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية المقارنة ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠١٤ ، ص ١٥٣.

(١٨) حسنين طراف ، المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ١٨٧.



وجدير بالإشارة الى ان هذا المؤتمر عقد في مدينة (استوكهولم / السويد) في الفترة من (٥ - ١٠ / حزيران / ١٩٧٢) تحت شعار (ارض واحدة حيث كان له الفضل في الاخذ بنظرة شاملة في معالجة مشكلات البيئة)^(١٩)، وكان لعقد هذا المؤتمر اهمية كبيرة كونه يعكس الاهتمام القلق المتصاعد من المجتمع الدولي تجاه الآثار السلبية الناتجة من المخلفات الصناعية والتي بانّت تتزايد بسرعة فائقة ولعل من أهم اسباب عقد المؤتمر ترجع الى :

١ - توسيع التعاون العلمي على المستويات الدولية الوطنية حيث تبنى المجلس الدولي للاتحادات العلمية وضع برنامج بيولوجي دولي لفريق توعية المجتمع الدولي تجاه التهديدات التي تلحق بالأرض.
٢ - تزايد الاعلام حول المشاكل البيئية تنمية للحوادث العديدة التي عرفت البشرية خلال فترة الستينات مما سمح بتطور الحركة الايدولوجية.

٣ - تزايد النمو الاقتصادي السريع وخاصة لدى الدول الصناعية المتقدمة
ان مشاكل البيئة وخاصة لدى الدول المتقدمة صناعياً والتي تتعلق بالتلوث البيئي والضوضاء والمخلفات الصناعية وغيرها من الآثار السلبية المتدنية عنها وهي جميعها مشاكل ترتبط بالتقدم الصناعي والفني الكبير الذي تمارسه تلك الدول وتمثل بالنسبة للدول

النامية سوء التغذية والفقر وبالتالي فإن الاولوية المطلقة ينبغي ان تعطى لمسائل ومشاكل التنمية^(٢٠).
وجدير بالاهتمام على ان الدول النامية جاءت الى مؤتمر (ستوكهولم) وهي على قناعة بأن التطور المتزايد والابتكار التكنولوجي يمثل الحل والعلاج الوحيد لداء الفقر والمجاعة والبؤس الذي تعاني منه مجتمعاتها^(٢١)، حيث يمثل الفقر التلوث الذي يشكل اكثر تهديد للدول النامية مقارنة بالتلوث الناتج من التصنيع، لقد تمخض المؤتمر عن جملة من النتائج لعل من اهمها :

١- لقد ظهر لأول مرة مصطلح البيئة ، في الوجود القانوني حيث استخدم هذه المصطلح بديلاً عن مصطلح الوسط الانساني والذي استخدم عند الدعوة لعقد هذا المؤتمر.
٢ - انشأ أسس واسعة لإدراك الامم المتحدة لمشاكل البيئة البشرية فضلاً عن اهتمام الشعوب والحكومات في مختلف الدول الى اهمية المشكلات البيئية.

(١٩) عبد السلام مصطفى ، البيئة ومشكلاتها والتربية البيئية والتنمية المستدامة ، دار الفكر الجامعي ، القاهرة ، ص ٩٨١.
(٢٠) نوار دهم مطر الزبيدي ، الحماية الجنائية للبيئة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ١٧٥.
(٢١) مالك حسين الحامد ، الابعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية واثار التنمية المستدامة ، دار دجلة ، عمان ، ٢٠١٤ ، ص ٤٤.

- ٣ - كرس العلاقة بين البيئة والانسان بوصفه أول جهد دولي من خلال أفراد حقوق عالمية للإنسان في بيئة صحية سليمة.
- ٤ - يعد هذا المؤتمر استجابة لتنسيق الجهود البيئية الوطنية والاقليمية والعالمية للتنمية المستدامة عامة والتعليم الأخضر.
- ٥ - اعتبر هذا المؤتمر الخطوة الاولى الجديدة من الاهتمام الدولي للبيئة فضلاً عن الادراك للأخطار التي اصبحت تلحق في اتجاه تطوير القانون البيئي^(٢٢).
- لقد تتوج عن هذا المؤتمر صدور اعلان بموجب القرار المرقم (٢٩٩٦) في (١٥ / ١٢ / ١٩٧٢) تضمن عدة مبادئ وهذا الاعلان يعد من المباداة التي اعتمدت في موضوع حماية البيئة والتي بإمكان المجتمع الدولي الرجوع اليها لتنظيم نشاطاته المستقبلية للتنمية المستدامة في الاطار البيئي .
- ومن المبادئ التي خرج بها المؤتمر المبدأ الأول الذي جاء فيها للإنسان حقاً أساسياً في الحرية وفي المساواة وفي ظروف حياة مرضية في بيئة ذات نوعية تسمح له بالعيش في كرامة ورفاهية^(٢٣)، وأعطى هذا الاعلان مفهوماً للحق في البيئة متصل بالرفاهية والكرامة
- الانسانية معززاً بمبادئ ميثاق الامم المتحدة واهدافها وفلسفة الاعلان العالمي لحقوق الانسان^(٢٤)، وأكد هذا الاعلان الصلة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما لدول العالم الثالث الذي يعاني من التخلف الاقتصادي وهذا أدى الى الاهتمام بتقديم مساعدات مالية لهذه الدول فضلاً عن مواجهة ومعالجة مشاكل النمو الديموغرافي في هذه الدول والتخطيط لذلك^(٢٥).
- ومن الملاحظ ان هذا الاعلان الناتج عن مقررات مؤتمر استوكهولم لعام ١٩٧٢ لم ينص بشكل صريح على مفهوم التنمية المستدامة لكنه أكد في الوقت نفسه على العلاقة بين التنمية والبيئة وأكد الاعلان على الحق السيادي للدول في استغلال مواردها الطبيعية وفقاً لسياستها الوطنية مع كفالة الأنشطة التي تمارسها في نطاقها الاقليمي او خارجه ولا تترتب اضرار بيئية على جميع الدول ومن المبادئ التي تمخض عنها المؤتمر موضوع المسؤولية الايكولوجية فضلاً عن تعويض ضحايا التلوث عن الاضرار

(٢٢) خالد بن محمد أبو الليف ، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة ، ورقة عمل في مؤتمر الطاقة العربي العاشر ، ابو ظبي ، ٢٠١٤ ، ص ١٤٥ .

(٢٣) مجيد احمد ابراهيم ، الطاقات المتجددة ودورها في حماية البيئة لاجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة تكريت ، العدد / ٢٩ / ٢٠١٦ ، ص ٣٤ .

(٢٤) نوار دهم مطر الزبيدي ، مصدر سابق / ص ٩٠ .

(٢٥) محمد ساجت محمد طالبي ، اهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة ، عرض تجربة المانيا ، مجلة الباحث ، القاهرة ، العدد / ٦ / ٢٠١٣ ، ص ٢٥٨ .



البيئية والتأكيد على المنظمات الدولية بممارسة دورها في نطاق حماية البيئة واذابة استعمال الاسلحة النووية ولا سيما اسلحة الدمار الشامل (٢٦).

ومن المأخذ على هذا الاعلان افتقاره للقوة الالزامية التي تجعل احكامه نافذة في مواجهة جميع الدول حيث من الواضح ان المسؤوليات الاساسية التي تبلورت عن هذا المؤتمر يتمثل في نشر اعلان دولي حول البيئة وهذا يعد وثيقة ليس لها قوة بل لها سلطة وقوة معنوية (٢٧).

ومن خلال مراجعة نتائج المؤتمر نلاحظ على انها تضمنت (١٠٩) توصية تدعو الحكومات ووكالات الامم المتحدة والمنظمات الدولية الى التعاون من اجل التصدي للمشكلات البيئية وتتلخص هذه التوصيات لثلاثة محاور اساسية :

المحور الاول : يعالج تقييم حالة البيئة من خلال البحث والتحليل والرقابة وتبادل المعلومات البيئية.

المحور الثاني : يعالج ادارة البيئة وتحديد الاهداف عن طريق ابرام اتفاقيات دولية.

المحور الثالث : يعالج آليات الدعم لحماية البيئة كتدابير التوعية والاعلام والتربية البيئية من خلال تهيئة واعداد متخصصين في البيئة وانشاء مؤسسات دولية مثل برنامج الامم المتحدة للبيئة لعام ١٩٧٢ فضلاً عن صندوق التمويل وبرامج البحث العلمي للتنمية المستدامة (٢٨).

ثانياً :- مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو لعام ١٩٩٢)

لقد انعقد مؤتمر الامم المتحدة المتعلق بالبيئة والتنمية عام ١٩٩٢ حيث أقر العلاقة بين البيئة والتنمية فضلاً عن رفض الجهود الرامية الى زيادة التمسك بنطاق التنمية على حساب البيئة وجاء هذا المؤتمر ادراكاً من الجمعية العامة للأمم المتحدة الصفة العالمية للمشكلات البيئية وان ايجاد الحلول لها يستوجب التحرك الجماعي من جميع الدول على المستويات كافة بحيث تلتزم به جميع الدول المشاركة فيه وعلى هذا الاساس وافقت الجمعية العامة بمقتضى القرار (٤٤ / ٢٢٨) في كانون الاول / ١٩٨٩ على مقترح الحكومة البرازيلية لعقد مؤتمر الامم المتحدة عن البيئة والتنمية في (ريو دي جانيرو) بالبرازيل خلال الفترة (٣ - ١٤ / تموز / ١٩٩٢) واطلق عليه مؤتمر (قمة الارض) (٢٩).

واهمية هذا المؤتمر عن البيئة والتنمية ترجع الى تأكيد الامم المتحدة على ان الانسانية باتت في مواقف مفصلية وحاسمة من تاريخها في مواجهة استمرار تدهور النظم البيئية فضلاً عن اعتبار التكافل بين البيئة سيؤدي الى تأمين الاحتياجات الاساسية وتحسين الظروف المعيشية للمجتمع الدولي والسعي الى

(٢٦) اميرة جعفر شريف ، اساليب تسوية المنازعات الاستثمارية في العراق ، مطبعة العاني ، بغداد ، ٢٠١٨ ، ص ١٤٧.

(٢٧) خالد بن محمد ابو الليف ، مصدر سابق، ص ١١٥.

(٢٨) محمد ساجت محمد طالبي ، مصدر سابق ، ص ٢٥٩.

(٢٩) موسى مبروك الدويب ، المتصل للطاقة المتجددة توقعات وتوجهات دار الكتب الوطنية ، طرابلس ، ٢٠١٢ ،

ص ١٢٤.



التواصل الى نظم بيئية سليمة صحية والى مستقبل آمناً للأجيال القادمة ويتوقف تحقيق ذلك على المشاركة الدولية العالمية في ظل البيئة السليمة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز العدالة المجتمعية بين الاجيال الحالية والقادمة (٣٠).

وانطلاقاً من اهداف المؤتمر في تحقيق توازن بين البيئة والتنمية بشكل منصف وقابل للبقاء (٣١) ، مما يعني ترسيخ قواعد بيئية عالمية للتعاون بين الدول النامية والدول المتقدمة على اساس المصالح المشتركة لحماية مستقبل الكرة الارضية ووفقاً للقرار (٤٤ / ٢٢٨) فإن هذا المؤتمر اهتم بدراسة المشكلات البيئية العالمية وعموماً يمكن حصر الموضوعات التي تتطرق لها المؤتمر بمحاور اربعة اساسية وكالاتي:

المحور الاول : المحور السياسي يتعلق في مختلف جهود الحكومات والمنظمات الدولية من اجل التوصل الى مواقف مشتركة دولية.

المحور الثاني : المحور العلمي والتعليم الاخضر وهذا يتعلق بقيام المتخصصين من العلماء والخبراء من مختلف الدول والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية بايجاد معايير علمية لمعالجة المشكلات البيئية فضلاً عن تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية حول البيئة والتنمية.

المحور الثالث : المحور المدني وهذا يتعلق في زيادة اسهام المجتمع المدني كالتجمعات العلمية والنقابات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مؤتمرات علمية دولية عالمية .

المحور الرابع : محور قانوني هذا المحور يتعلق في قيام الدول الاطراف المشاركة بإجراء مباحثات لغرض ابرام اتفاقيات دولية في مختلف مجالات البيئة مثل تغيير المناخ والتنوع البيولوجي (٣٢)، ويمثل مؤتمر (ريو دي جانيرو) مرحلة التحول الجذري في المواقف السياسية المنادية بالسياسة البيئية الدولية استناداً لعدة عوامل تتمثل في تفاقم المشكلات البيئية الناجمة عن التلوث الصناعي وتدهور الاوساط الطبيعية وهذا ادى الى احداث تغييرات في الخريطة الجيوسياسية فضلاً عن امتناع حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة (٣٣).

(٣٠) احمد عبد الفتاح ناجي ، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ١٩٩ .

(٣١) مالك حسين الحامد ، مصدر سابق ، ص ٢٥٣ .

(٣٢) احمد ابراهيم عبد العال ، الطاقة المتجددة والبديلة كمدخل للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ، بحث منشور في كلية ادارة الاعمال جامعة شقراء ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٢ ، ص ١٥٧ .

(٣٣) مجيد احمد ابراهيم ، مصدر سابق ، ص ٨٦ .

ومما تقدم فإن معظم الدول وخاصة الدول النامية قد وضعت نصوص تشريعية ومنظمة تتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة مباشرة بعد مؤتمر (ستوكهولم) وتنمية ظروفها الاقتصادية المتدهورة الناتجة عن قلة الموارد المالية والبشرية المتخصصة والتكنولوجيا مما جعلها لا تفي بالتزاماتها البيئية^(٣٤). وقد تمخض عن المؤتمر جملة من النتائج ومن أهمها :

١ : لم ينجح المؤتمر في تحقيق التوازن بين الاهتمامات التنموية والبيئية وهذا ما كان واضحاً من خلال المادة (٢٠ / ٤) من اتفاقية التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢ والاسباب تعود أن معظم الاقتراحات التي وردت من الدول النامية وحتى التي وردت من الدول المصنعة تعمل قدر المستطاع الى ان تؤخذ بنظر الاعتبار المتطلبات التنموية لضمان ديمومة مشاركة الدول النامية في اعمال المؤتمر نفاذاً لانسحابها^(٣٥).

٢ :- لم يتم تغيير الالتزامات الواجب اتخاذها من طرف الدول لتحقيق التنمية المستدامة.

٣ :- لم تتغير الخلافات بين دول الشمال ودول الجنوب وبقيت مستمرة مع العلم بان الاطار النظري للتنمية المستدامة يهدف بصوره ضرورة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب.

٤ :- لوحظ وجود اختلافات في وجهات النظر حتى بين الدول النامية وبين الدول المتقدمة وهذا ما بدا واضحاً خلال مفاوضات تغيير المناخ.

٥ :- لوحظ عدم التعرض لبعض القضايا والمسائل الهامة مثل تأثير الشركات متعددة الجنسيات على البيئة وتأثير التجاره العالمية على البيئة فضلاً عن تأثير الاسلحة على البيئة العالمية.

٦ :- أكدت مقررات المؤتمر على العلاقة الوثيقة وبصورة رسمية وصریحة بين البيئة والتنمية المستدامة .

٧ :- العمل على توعية الدول والمنظمات الدولية والمنظمات المجتمع المدني بحالة الارض وبالرغم من ان المؤتمر لم يقدم معالجات المشكلات العالمية البيئية لكنه قدمت توضيحات حولها^(٣٦).

٨ :- لوحظ الدخول المتين والقوي لشركاء جدد في اطار ترقية التنمية المستدامة ولاسيما الشركات العابرة للحدود والمنظمات غير الحكومية.

٩ :- قيام المجتمع الدولي بتبني رسمياً لمفهوم التنمية المستدامة بوصفها قاعدة مرجعية لتقييم اهداف التنمية سواء في الدول النامية والمتقدمة.

(٣٤) مالك حسين الحامد ، مصدر سابق ، ص ٢٥٦

(٣٥) نزار ذياب عساف ، واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق ، مجلة الفلوجة / العراق ، العدد ٧ /

٢٠١٦ ، ص ١٤

(٣٦) ايوب انور احمد ، البيئة والتنمية المستدامة، مكتب التفسير النشر والاعلان ، اربيل / العراق ، ٢٠٠٦ ، ص

١٠٢

١٠ :- أكد المؤتمر على وضع المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة من ضمن المتطلبات في ظل مراعاة حماية البيئة^(٣٧).

وطبقاً لما سبق فإن قمة مؤتمر الأرض مؤتمر (ريو دي جانيرو) لا يمكن اعتبارها قمة ناجحة بالمستوى المطلوب إلا من خلال دفع المبادرات الدولية وغير الدولية وترسيخ دولي جديد لتوثيق العلاقة بين البيئة ومتطلبات التنمية والسلامة المتجددة حيث كان لها انعكاسات في أحداث حركة التوعية لدى جميع الدول وعلى جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية أكثر من مؤتمر (ستوكهولم).

ثالثاً :- مؤتمر جوهانسبورغ للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢

كان انعقاد مؤتمر جوهانسبورغ في جنوب أفريقيا للفترة من (٢٦ / اب الى ٩/٤ / ٢٠٠٢) بعد مرور عشر سنوات على قمة ريو للبيئة والتنمية وبمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٥٥ / ١٩٩) في ٢٠ / ١٢ / ٢٠٠٠ انطلقت التحضيرات الرسمية لهذا المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة ودامت هذه التحضيرات مدة (١٥) شهراً تخللتها عدة لقاءات واجتماعات رسمية وتمحور جدول اعمال المؤتمر عدة محاور تتعلق بصياغة الالتزامات التي انشقت عن مؤتمر (ريو دي جانيرو) من جانب والتأكيد على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال التركيز على حالات الفقر والازمات المالية والقضايا الامنية التي لم يتطرق اليها (مؤتمر ريو دي جانيرو) من جانب اخر مما يترتب على المؤتمرين والمتفاوضين البحث عن اليات تنفيذ النصوص المترتبة على (مؤتمر ريو دي جانيرو) وتحديد العراقيل التي حالت دون تنفيذها^(٣٨).

وعلى هامش المؤتمر طالب الامين العام للأمم المتحدة بضرورة الاهتمام بمجالات خمسة اساسية في مؤتمر جوهانسبورغ وتشمل في (الصحة ، الماء ، الطاقة ، حماية الموارد البحرية ، مكافحة التلوث من المصادر الكيميائية) ويعود سبب الاهتمام بهذه المجالات كونها تمس العديد من السكان العالم فضلاً عن ذلك تمخض عن هذا المؤتمر عدة مبادئ وتوصيات اكدت على تقوية اسس التنمية المستدامة وارتكانها المتمثلة بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة وكفالة عالم الطفولة لضمان العيش في دول العالم كافة في عالم خالي من الفقر وتدهور البيئة مع الاشارة الى تأكيد الالتزام بقمة الأرض اعلان (ريو دي جانيرو) والسعي للوصول الى الاحتياجات الأساسية للبشر كافة مثل المأوى الملائم والمياه النقية والصرف الصحي والطاقة والأمن الغذائي والرعاية الصحية وحماية التنوع البيولوجي^(٣٩).

(٣٧) محمد وحيد وعلاء وجيه مهدي ، التنمية المستدامة ، دراسة تحليلية ، مجلة جامعة الموصل / العراق ، العدد ٨ / ٢٠٢٠ ، ص ٩٦.

(٣٨) محمد رأفت اسماعيل وعلي حجامان الشكيل ، الطاقة المتجددة ، ط ٢ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٢٠٠.

(٣٩) محمد ساحل محمد طالبي ، مصدر سابق ص ٣١٧



ومن الجدير بالاهتمام وبعد مراجعة موجزة للتقييم الشامل لنتائج المؤتمر الايجابي والسلبى حول التنمية المستدامة نستشف بأنه اسهم في تعزيز وتدعيم التنمية المستدامة ورفع مكانتها على المستوى العالمي مما أكد العلاقة الترابطية المتكاملة للأركان والابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (التنمية الاقتصادية ، التنمية الاجتماعية ، حماية البيئة)^(٤٠)، وحدد هذا المؤتمر معايير علمية لحماية الثروة السمكية في العالم ووضعت الخطط اللازمة لتوفير المياه الصالحة للاستهلاك البشري لسكان الارض ولكن في الوقت نفسه فشلت في التوصل للاتفاقات حول بعض القضايا ومنها :-

- ١ :- الاخفاق في الاتفاقيات الموعودة حول الطاقة المتجددة.
- ٢ :- الانشغال والاهتمام بشكل رئيس بمكافحة الامية والفقر على حساب حماية البيئة مما شكل عدم التوازن بين الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ^(٤١).
- ٣ :- الاهتمام بالمسائل البيئية المحلية على حساب المسائل البيئية العالمية وعوامل تغيير المناخ والتجارة في الانواع المعرضة للانقراض.
- ٤ :- اعادة النظر في قواعد التجارة الدولية والعمل على ربطها بالتنمية المستدامة مما يوضح محاولات ربط الاتفاقيات البيئية الدولية بالمنظمة العالمية للتجارة.
- ٥ :- تأكيد التعهد الدولي بقيام الدول المتقدمة بتخصيص نسبة معينة من انتاجها القومي الاجمالي للتنمية العالمية برغم محاولات الدول النامية للحصول على التزامات جديدة.
- ٦ :- لوحظ رفض الدول المتقدمة على التمسك ببرامج وجدول زمنية محددة لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها.
- ٧ :- من الواضح ان البيان الختامي للمؤتمر لم يتضمن القضايا الرئيسية التي انعقد من اجلها المؤتمر وخاصة قضايا التزايد السكاني والديون الخارجية والتجارة والتمويل وقضايا الفقر والرعاية الصحية وفتح اسواق الدول الصناعية لصادرات الدول النامية وكان اعلان المؤتمر يتضمن مبادئ غير ملزمة فضلا عن كونها غامضة^(٤٢).

وخلاصة القول ان الدول النامية لم تتمكن من تحويل قمة مؤتمر (جوهانسبورغ) لعام ٢٠٠٢ الى مؤتمر (ريو دي جانيرو) بشأن ايجاد برامج محددة وجدول زمنية لتنفيذ التزامات الدول الصناعية المتقدمة نتيجة اتجاه هذه الدول المتقدمة الى اصدار قرارات لا تتمتع بالطبيعة الالزامية وبدون جداول زمنية لتنفيذها وتهرب من الالتزامات التي تعهدت بها ولا سيما نقل التكنولوجيا الحديثة للطاقة المتجددة

^(٤٠) حسام عبد الامير خلف ، التنمية المستدامة والطاقة النووية ، مجلة العلوم القانونية ، جامعة بغداد ، العدد / ١ / ٢٠١٩ ص ٢٨٥

^(٤١) نزار ذياب عساف ومها خالد شهاب ، مصدر سابق ، ص ١٨٩

^(٤٢) ابراهيم العسيوي التنمية في عالم متغير ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٩٦.

للدول النامية وهذا ما تعهدت به في قمة (ريو دي جانيرو) لعام ١٩٩٢ وعموماً فإن السياسة الدولية للارتقاء بالتنمية المستدامة وحماية البيئة مرت بمراحل ثلاثة أساسية كانت المرحلة الأولى مركزة على اخراج حماية البيئة والتنمية المستدامة من المحيط المحلي الى المحيط العالمي بينما تركز العمل في المرحلة الثانية التي استمرت (٢٠ عام) من المرحلة الأولى على انبثاق سياسة دولية للتدخل لحماية البيئة من خلال الآليات الاقتصادية بينما ركزت المرحلة الثالثة على تفعيل الآليات الدولية للتدخل الدولي لحماية البيئة والتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: المنظمات الدولية المتخصصة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

ان المنظمات الدولية اما ان تكون عالمية او اقليمية او متخصصة وهناك منظمات عامة تشمل جميع الدول الاعضاء كمنظمة الامم المتحدة التي تطرقنا الى دورها في عملية التنمية المستدامة في المطلب الاول والمنظمات الاقليمية تقتصر دورها على مجموعة من الدول ترتبط بينهم روابط سياسية او تاريخية او جغرافية واقتصادية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي والاتحاد الاوروبي وهناك منظمات متخصصة تمارس نشاط واحد في مجالات معينة وليس جميع اوجه النشاط وسوف نتطرق الى بعض تلك المنظمات المتخصصة وقد تعلق الامر بموضوع بحثنا وبما يسمح به مجال البحث

الفرع الأول: دور منظمة التجارة العالمية في تحقيق التنمية المستدامة

تعد منظمة التجارة العالمية منظمة دولية حكومية تعمل على تنظيم وتسهيل التجارة الدولية بين الدول وتهدف الى وضع القواعد التي تحكم التجارة العالمية ومراقبتها وتنفيذها ومهمتها الأساسية تنظيم التجارة بحرية بين الدول الاعضاء ومقرها في جنيف سويسرا تبرز أهمية هذه المنظمة في انها تمثل تحولاً جوهرياً في النظام التجاري الدولي^(٤٣).

وتتساوى الدول الاعضاء في المنظمة في الحقوق والالتزامات المتكافئة في اطار المنظمة بصرف النظر عن القدرة الاقتصادية للدول او حجمها تجاري والاختلاف الالتزامات يختلف باختلاف المستوى التنموي لكل دولة^(٤٤)، وتهدف المنظمة في اطار تحقيق التنمية المستدامة الى تحقيق جملة من الاهداف ومن اهمها :

اولاً : السعي الى ايجاد منتدى للمفاوضات التجارية للتباحث في مختلف القضايا والمشاكل التجارية.
ثانياً : من اهم اهدافها تحقيق التنمية المستدامة حيث ان هذه المنظمة لها دور في رفع المستوى المعاشي للدول الاعضاء فضلاً عن المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول وتحديداً الدول النامية.

(٤٣) انشأت منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ على خلفية الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية التي انشأت في اعقاب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٧٤ .
(٤٤) ليث محمود حطاطية ، قضايا منظمة التجارة الدولية وانعكاساتها على الاردن والدول العربية ، كلية اللغات الاجنبية ، عمان ، ٢٠١١ ، ص ٤٧ .



ثالثاً : العمل على ايجاد المناخ الملائم والبيئة الملائمة والاجواء الآمنة والمستقرة لتطبيق التجارة الدولية.
رابعاً : العمل على ديمومة تحرير التجارة من القيود وكفالة نفاذها في السوق العالمية.
خامساً : السعي الجاد الى حل النزاعات بين الدول حيث تسعى المنظمة بفض النزاعات بين الدول الاعضاء والفصل بينها .
سادساً : العمل على ايجاد الاليات المناسبة لضمان التواصل بين الدول الاعضاء في المنظمة.
سابعاً : السعي الى تحقيق التوظيف الكامل والعمل لتنمية الدخل الحقيقي الفعال.
ثامناً :- العمل على ترسيخ انتاج وتجارة السلع والخدمات والمحافظة على البيئة وتأمين متطلبات دول العالم الثالث وتعتمد منظمة التجارة العالمية في تنظيم التجارة الدولية على مبدئين أساسيين :-
المبدأ الأول : مبدأ عدم التمييز الذي يمثل القاعدة الاولى لدعم الصادرات وحصص الواردات والذي تم استثناء الدول النامية منها .
المبدأ الثاني : ان فرض الرسوم الكمركية الجديدة ينبغي ان تقابل بتخصيص رسوم كمركية اخرى فضلاً عن ان بعض المواد التي تتعامل مع مركز واحتياجات الدول النامية^(٤٥).
ومما سبق ان اغراض واهداف منظمة التجارة العالمية بوصفها منظمة متخصصة عالمية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتسعى للتأثير على تنمية دول العالم الثالث وتهدف الى ارساء قواعد المساواة فلا يكفي ان تمتع الدول بالمساواة لكن يجب تكون على قدر من التكافؤ وتجدر الاشارة الى ان مطالب الدول النامية تتمركز حول وجوب تقديم المعونات التنموية لها ووجوب اعتراف الدول الصناعية المتقدمة بحق الدول النامية في دعم التنمية المستدامة فيها

الفرع الثاني: دور منظمة العمل الدولية في تحقيق التنمية المستدامة

تأسست منظمة العدل الدولية عام ١٩١٩ لغرض تشجيع العدالة الاجتماعية فضلاً عن المساهمة في ترسيخ السلام العالمي حيث تعد هذه المنظمة من اقدم المنظمات الدولية المتخصصة التي تنظم القضايا المتعلقة بالعمل وترجع عصر انشاؤها الى نص المادة (٢٣) من عهد عصبة الامم المتحدة الذي الزم دول الاعضاء في العصبة التزاماً لضمان العدل والمساواة في عمل الرجال والنساء وقد تم وضع الاسس الخاصة بهذا الالتزام من خلال انشاء منظمة العمل الدولية التي استمرت بالعمل وارتبطت فيما بعد بمنظمة الامم المتحدة بوصفها وكالة متخصصة عائدة لها ومقرها في (جنيف/ سويسرا) وقد ورد في ديباجة الدستور هذه المنظمة على انه لا سبيل الى تكريس السلام العالم الدائم الا من خلال العدالة

^(٤٥) ينظر تقرير منظمة الامم المتحدة حول التجارة والتنمية، بنود بوك ٢٠٠٣ ص ٧ منشور على الرابط www.un.org/u تاريخ الزيارة ٢٠٢٤ / ٩ / ٧ .

الاجتماعية والامن الاقتصادي والتنمية المستدامة ودستور منظمة العمل الدولية الوارد في الباب الثالث عشر من معاهدة فرساي يعد بمثابة الاتفاقية العامة الاولى لحقوق الانسان عموماً وحقوق العمال خصوصاً وقرار السلام تمثل هدف هذه المنظمة ولا يقوم الا على اساس العدالة الاجتماعية^(٤٦).
وجدير بالذكر بانه تم اعتماد الاعلان السابع والعشرون للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية المعقود في (فيلادلفيا) سنة ١٩٤٤ اعلاناً بشأن الاهداف التي تسعى الى تحقيقها منظمة العدل الدولية والمعروف (بإعلان فيلادلفيا) وعلى ضوء صدور هذا الاعلان تم تعديل ميثاق منظمة العمل الدولية والمرفقة بدستورها حيث جاء هذا الاعلان على انه لجميع البشر بصرف النظر عن العنصر او العقيدة او الجنس الحق في التمتع بكل فرص الرفاهية المادية والتقدم المعنوي في الحرية والكرامة وان تهيئة الظروف التي من شأنها ان تجعل تحقيق ذلك مستطاع ويجب ان يكون الهدف الرئيسي لسياسات الوطنية والدولية وكذلك يتضمن الاعلان تعهداً بان تتعاون المنظمة مع الهيئات الدولية الاخرى لبلوغ ما تصنعه من الاهداف والارتقاء بصحة وتعليم ورفاه الشعوب^(٤٧).

ومن الهمية بمكان القول بان يصدر من مكتب منظمة العمل الدولية في جنيف بخصوص التنمية العديد من القرارات التي تسهم بها المنظمة وتسعى لدراساتها وان التقارير السنوية تتعلق بالعمل وحقوق العمال حيث ارتبطت هذه التقارير بالتنمية المستدامة في مناسبات عديدة حيث كان لهذه المنظمة دور هام في نشر هذه الدراسات والتقارير المتصلة بالتنمية في التقرير الخامس والصادر تحت عنوان التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء في مؤتمر العمل الدولي وقد صدر عن هذه المنظمة عدة اتفاقيات وتوصيات والتي اكدت من خلالها المنظمة على حق الانسان في التنمية المستدامة ومن هذه التوصيات.
اولاً :- توصية منظمة العمل الدولية حول النهوض بالعمالة والحماية من البطالة عام ١٩٨٨.
ثانياً :- توصية منظمة العمل الدولية بشأن خلق وظائف في المنشآت المتوسطة والصغيرة عام ١٩٩٨.
ثالثاً :- توصية منظمة العمل بشأن تنمية الموارد البشرية في التعليم والتدريب والتعليم المتواصل.
ومما تقدم فان منظمة العمل الدولية اكدت على ان العمل يعد السبيل الامثل للاسرة الفقيرة وان استحداث فرص العمل من اهم اولويات المنظمة في تحقيق التنمية العالمية المستدامة^(٤٨).

الفرع الثالث: دور منظمة الاغذية والزراعة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة

تعد منظمة الاغذية والزراعة والتي تعرف باسم منظمة (الفاو FAO) منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تتبنى الجهود الدولية لمكافحة الجوع في العالم ويقع مقرها الرئيسي في (روما/ ايطاليا

(٤٦) د. محمد يوسف علوان ، القانون الدولي لحقوق الانسان الحقوق المحمية، ج٢ ط١ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان / الاردن ٢٠١٤ ، ص ٣٧.
(٤٧) عبد الكريم علوان ، الوسيط في القانون الدولي العام ، ج٤ ، ط١ ، دار الثقافة ، عمان ، ١٩٩٧ ، ص ١٠٥.
(٤٨) نغم لقمان الحيايلى ، مصدر سابق ، ص ٨١.



(وتعمل هذه المنظمة بخدمة الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء وبشكل محايد وتسهم بمساعدة الدول في مرحلة النمو والتطور لتحسين ورفع مستوى الزراعة من الثروات الطبيعية البحرية والبرية فضلاً عن حماية الامن الغذائي ومستوى جيد من التغذية لجميع الدول^(٤٩)، وتتركز أنشطة المنظمة على اهداف استراتيجية خمسة وهي:

اولاً : المساعدة في القضاء على الجوع وانعدام الامن الغذائي وسوء التغذية بوضع سياسات ويجاد التزامات سياسية لدعم الامن الغذائي.

ثانياً : العمل على جعل الزراعة ومصائد الاسماك اكثر انتاجية واستدامة.

ثالثاً : السعي للحد من حالات الفقر والامية في الارياف و المناطق الفقيرة.

رابعاً : العمل على تمكين وتطوير النظم الزراعية والغذائية الشاملة والفعالة من اجل زيادة القدرة المعيشية على مكافحة الكوارث والتصدي لها.

خامساً : تسعى المنظمة بصورة عامة على التصدي للمشاكل المحددة لكل هدف من الاهداف الاستراتيجية والعمل على تنفيذها ومراقبتها وتطبيق وظائفها الاساسية لتحقيق النتائج الملموسة وذلك عن طريق :

١ : السعي مع الدول على وضع المواثيق والاتفاقيات الدولية والمعايير التقنية على تطبيقها ٢ : العمل على توحيد وجمع المعلومات الزراعية وتحليلها ورصدها للاعتماد عليها في القرارات المتعلقة بالسياسات ٣ : السعي على تمكين الحوار والتباحث بشأن السياسات وعلى المستويات كافة العالمية والاقليمية والوطنية

٤ : التنسيق مع المنظمات الدولية والاقليمية والمراكز والمؤسسات المتخصصة للنهوض في مستوى الاليات الزراعية والامن الغذائي.

٥ : العمل على بناء قدرات الدول لتحقيق اهدافها على مستوى التنمية المستدامة وخاصة التنمية الزراعية.

٦ : العمل بالحصول على التكنولوجيا الحديثة والمعرفة ومع الشركاء كافة^(٥٠).

٧ : تتولى المنظمة قيادة الجهود الرامية للقضاء على الجوع والفقر وفي نطاق ما تقدمه من خدمات للدول النامية والمتقدمة وتوفر ملتقى محايداً تلتقي فيه الدول للتفاوض بخصوص الاتفاقيات ومناقشة السياسات الرامية الى تطبيق الامن الغذائي في الانتاج الزراعي والحيواني.

(٤٩) تم انشاء منظمة الاغذية والزراعة الدولية في ١٦ / ١٠ / ١٩٤٥ في مدينة كيبيك / كندا وفي عام ١٩٥٧ تم نقل مقرها الرئيسي للمنظمة من واشنطن / امريكا الى روما/ ايطاليا ويبلغ عدد اعضاء المنظمة ١٩٤ دولة فضلاً عن الاتحاد الاوروبي ينظر الرابط الالكتروني <http://www.ar.m.wikipedia.org> تاريخ الزيارة ٨ / ٩ / ٢٠٢٤ .
(٥٠) عبد الكريم علوان ، مصدر سابق ، ص ١٠٦ .

٨ : تحديث وتطوير الآليات والإجراءات المتعلقة بقطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والغابات ومصادر الأسماك فضلاً عن ضمان مستوى عالي من التغذية لجميع دول العالم وجدير بالذكر ان المنظمة اهتمت في مجال التنمية المستدامة وكان لها دور بارز في هذا الإطار فقد سعت المنظمة على اعداد تقرير متعلق بمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة وفقاً لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر واهم ما ورد فيه :

أولاً : ان اهداف التنمية المستدامة تقدم رؤية اكثر عدالة لتحقيق مزيد من الازدهار والسلام والاستدامة بدون تمييز بين دول العالم من اجل النمو الاقتصادي الشامل المستدام.

ثانياً : ان تحقيق اهداف التنمية المستدامة لا يتم الا من خلال تقدم سريع في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية والقضاء عليها بحلول عام (٢٠٣٠) وهذا ما يمهّد بلوغ اهداف التنمية المستدامة في الوقت ذاته امام القضاء على الجوع والفقر.

ثالثاً : التركيز على مكافحة الجوع والمجاعة والفقر في المناطق الريفية النائية الفقيرة وتحقيق هذه الغاية يتطلب وجود ارادة سياسية قوية دولية ووطنية لتحقيق ذلك^(٥١).

مما سبق فان استئصال الفقر والجوع في العالم بحلول عام (٢٠٣٠) يتطلب اتخاذ حزمة من الاستثمارات والتدابير لخدمة الفقراء في اطار الزراعة المستدامة والتنمية الريفية فضلاً عن اتخاذ ليات للحماية المجتمعية لغرض انتشار السكان من النقص الحاصل في التغذية المزمنة وحالات المجاعة والفقر ولأجل جعل الاراضي الزراعية والتنوع البيولوجي اكثر استدامة لابد من ايجاد تقنية متطورة في الزراعة والثروة الحيوانية ومصادر الأسماك فضلاً عن مكافحة التصحر وكافة الآثار السلبية الناشئة عن تغييرات المناخ والاحتباس الحراري .

الخاتمة

بعد أن استعرضنا الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة في مجال التعليم الاخضر وقد تعلق الامر بهذا الموضوع وبشكل موجز وبما يسمح به متطلبات البحث توصلنا الى جملة من النتائج والمقترحات سوف نشير لبعض منها وكالاتي :

أولاً : النتائج

١- ان المجتمع الدولي كرس جهوده في تفعيل حق الانسان في تحقيق التنمية المستدامة خلال ابرام الاتفاقيات وعقد المؤتمرات الدولية وما يضمن للأجيال الحالية والمستقبلية الاستفادة منها.

٢- لوحظ اهتمام المجتمع الدولي في التعليم الاخضر والاقتصاد والبيئة والتنمية وحقوق الانسان وتكريس العلاقة بينها في الوقت الحاضر بالتنمية الاقتصادية المتينة في بيئة نظيفة خالية من

(٥١) نغم لقمان محمد الحيايي , مصدر سابق ص ٧٥ .

- التلوث تسهم الى تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات الانسان فالعامل الاقتصادي يؤثر في سياسات الدول في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- ٣- لوحظ اهتمام الانسان بالخطر المحدق بالبيئة فضلاً عن تقصير الدول والمنظمات الدولية بالتنوع المجتمعية بالتعليم الاخضر الذي يعد عائقاً يحول دون تفعيل وتحقيق التنمية المستدامة
- ٤- الافتقار للتشريعات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة والتعليم الاخضر وعدم التزام الدول في الاتفاقيات الدولية وقرارات المؤتمرات الدولية حول التنمية المستدامة يعد من الاسباب الكافية لتحول دون تحقيق التنمية المستدامة الشاملة ومنها الاستدامة في التعليم الاخضر وخاصة فيما يتعلق بالدول النامية .
- ٥- ان مشكلة الفقر والامية وخاصة في الدول النامية هي مشكلة ذات اهمية تستوجب السعي الفعال لتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على مشكلات الفقر والامية في العالم يعد حق من حقوق الانسان وهذا لا يتحقق الا عن طريق الاهتمام بالعدالة الاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية والاقتصادية واتباع الاليات العلمية المتطورة لتقدم المجتمع في اطار نظام ديمقراطي يكفل حقوق الانسان وحياته الاساسية في التنمية المستدامة.
- ٦- ان التنمية المستدامة تستوجب توفير الامكانيات البشرية والمادية فالدول تحاول توجيه التنمية تجاه القواعد العريضة من الفقراء وغايتهم تحويلهم الى جهات منتجة وليس جهات متلقية.
- ٧- لوحظ ان من عوائق تحقيق التنمية المستدامة يتمثل في غياب المشاركة الجماهيرية والشعبية في قرارات التنمية المستدامة والسلامة والخطط المنشودة لتحقيقها.
- ٨- التنمية المستدامة تمثل التنمية الشاملة التي تكفل الوفاء باحتياجات المجتمع الحاضر دون المجازفة باحتياجات الاجيال المستقبلية.
- ٩- حقوق الانسان في تحقيق التنمية المستدامة نجد اساسها القانوني في العديد من المؤتمرات والاتفاقيات والمواثيق والاعلانات الدولية سواء ورد ذلك صراحة او ضمناً وقد اولت منظمة الامم المتحدة اهتماماً خاصاً بحق الانسان بالتنمية المستدامة في مجال التعليم الاخضر من خلال ما تصدره الجمعية العامة من اعلانات وبروتوكولات فضلاً عن ما يصدر من المجلس الاقتصادي والاجتماعي من قرارات في هذا المجال.
- ١٠- لوحظ اهتمام المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ومنظمة اليونسكو والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بحق الانسان في التنمية المستدامة بوصفه حق من حقوق الانسان الاساسية.
- ١١- ان التنمية المستدامة لها ابعاد دولية تتعلق بضرورة تدخل الدول كافة المتقدمة والغنية لمساعدة وتنمية الدول النامية والفقيرة.

- ١٢- ان التنمية المستدامة تتوجه بشكل اساسي الى تلبية احتياجات متطلبات اكثر الشرائح فقراً في العالم وتسعى الى الحد من تفاقم الفقر والامية في العالم من خلال تحقيق التوازن بين للنظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية في المجتمع الدولي.
- ١٣- ان التعليم الاخضر من المفاهيم الحديثة التي تعبر عن نوع من التعليم يخدم المجال البيئي وقد اهتم المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بهذا المفهوم في ظل العناية بالبيئة والسعي نحو تحقيق التنمية المستدامة, كما يعد أحد النماذج الجديدة للتعليم عالي الجودة , والتعليم الاخضر يسعى الى التنمية المستدامة ومواكبة التطور التكنولوجي والاستفادة منه في سائر عناصر العملية التعليمية بكفاءة عالية ونواتج متميزة وفق معايير صديقة للبيئة على الصعيد الوطني والدولي .

ثانياً :- المقترحات

- ١- اعتماد خطط التنمية المستدامة الاستراتيجية على رؤية شاملة متكاملة تتضمن جميع العناصر والاركان الاساسية للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي مجال استدامة التعليم الاخضر.
- ٢- من الضروري تحقيق الاصلاح والاستقرار السياسي لضمان ايجاد توازن بين الاصلاح السياسي في دول العالم والتنمية المستدامة حيث من الثابت بانه لا وجود للتنمية المستدامة في الانظمة الدكتاتورية وغياب المشاركة الشعبية الحقيقية ومنظمات المجتمع المدني كون المسؤولية مشتركة بين الجميع.
- ٣- العمل على اجراء البحوث العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية لتطوير نظام التنمية المستدامة الشاملة والطاقة المتجددة والاستدامة في التعليم الاخضر.
- ٤- من الضروري مراجعة وتحديث التشريعات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة وخاصة قوانين حماية البيئة لمواكبة التطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المتسارعة فضلاً عن ارساء اسس الوقاية والرقابة على مخلفات تكنولوجيا الطاقة المتجددة.
- ٥- ندعو المشرع العراقي الى تبني تشريعاً خاص بقطاع التنمية المستدامة والطاقة المتجددة لضمان المحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية وبما يحقق احتياجات الاجيال الحالية والقادمة ويؤخذ هذا التشريع في الاعتبار اليات تسهيل الاستثمار في قطاع التنمية المستدامة وبما يوفر الضمانات والامتيازات والتسهيلات للمستثمرين الوطنيين والاجانب.
- ٦- من الضروري اسهام الدول الصناعية الغنية في مساعدة الدول النامية الفقيرة وبالتالي تحقيق الامن الغذائي الذي ينعكس على تعزيز السلم والامن الدوليين.



٧- ندعو انشاء الى مجلس دولي للتنمية المستدامة يرتبط بالامم المتحدة ويعمل على ايجاد البرامج التنموية ووضع الخطط اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في التعليم الاخضر وحماية البيئة وبالتنسيق مع المجالس الوطنية للتنمية المستدامة للدول كافة.

٨- ندعو الدول النامية الى الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال التنمية المستدامة وعلى هذه الدول المتقدمة مساعدتها في وضع الخطط المعنية بالتنمية المستدامة ودراسة ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية.

٩- من الضروري ايجاد اليات اقتصادية متطورة تلزم الجماعة الدولية لتقديم متطلبات حماية البيئة والاستفادة من الموارد الطبيعية ومراعاتها في احتساب مخرجات الناتج العالمي الكلي.

١٠ - ضرورة أنشاء هيئة وطنية عليا للتنمية المستدامة في العراق عملا بالمادة (١٠٨) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ تضم ممثلين من الوزارات والدوائر ذات العلاقة تعمل اشراف مجلس الوزراء او مجلس النواب .

١١- العمل على نشر التوعية باهمية التنمية المستدامة عموما وفي مجال التعليم الاخضر خصوصاً من اجل ضمان حقوق الاجيال الحالية والقادمة وتطويرها وفي المجالات كافة من خلال مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن المؤسسات الاعلامية والتربوية والتعليمية فضلا عن استحداث منهج يتعلق بالتنمية المستدامة في المراحل الدراسية في العراق.

١٢ - من الضروري تبني تجارب الدول المتقدمة في مجال التنمية المستدامة ولاسيما في مجال التعليم الاخضر من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات الخاصة بابعادها الثقافية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في الاصعدة كافة وعلى المستوى الوطني والاقليمي والعالمي.

المصادر

اولاً : الكتب

- ١- عمر محمود أعر ، قانون البيئة ، ط ١ ، عمان ، ٢٠٠٨.
- ٢- سهير ابراهيم حاجم الهيبي ، الاليات القانونية الدولية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، ط ١ ، منشورات الحلبي ، الحقوقية ، بيروت ٢٠١٤.
- ٣- علي عبد الكريم الجابري ، دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر والأردن ، دار دجلة ، عمان ، ٢٠١٢.



- ٤- محسن عبد الحميد توفيق ، التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي ، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٢.
- ٥- محمد عبد العزيز ربيع ، التنمية المجتمعية المستدامة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٥.
- ٦- طارق ابراهيم الدسوقي عطية ، النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية المقارنة ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠١٤.
- ٧- حسنين طراف ، المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠١٢.
- ٨- عبد السلام مصطفى ، البيئة ومشكلاتها و التربية البيئية والتنمية المستدامة ، دار الفكر الجامعي ، القاهرة ، ٢٠١٥.
- ٩- نوار وهام مطر الزبيدي ، الحماية الجنائية للبيئة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠١٤.
- ١٠- مالك حسين الحامد ، الابعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية واثر التنمية المستدامة ، دار دجلة ، عمان ٢٠١٤.
- ١١- اميرة شريف ، اساليب تسوية المنازعات الاستثمارية في العراق ، مطبعة العاني ، بغداد ، ٢٠١٨.
- ١٢- موسى مبروك الدويب ، المستصل للطاقة المتجددة توقعات وتوجهات ، دار الكتب الوطنية ، طرابلس ، ٢٠١٢.
- ١٣- احمد عبد الفتاح ناجي ، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، ٢٠١٣.
- ١٤- ايوب انور احمد ، البيئة والتنمية المستدامة ، مكتب التفسير للنشر والاعلان ، اربيل ، العراق ، ٢٠٠٦.
- ١٥- محمد رأفت اسماعيل وعلي جمعان الشكيل ، الطاقة المتجددة ، ط٢ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠١٤.
- ١٦- ابراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠١١.
- ١٧- نغم لقمان محمد الميالي ، الحماية الدولية للحق في التنمية ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، ٢٠١٧.
- ١٨- ليث محمود خطاطة ، قضايا منظمة التجارة الدولية وانعكاساتها على الاردن والدول العربية ، كلية اللغات الاجنبية ، عمان ، ٢٠١١.
- ١٩- عبد الكريم علوان ، الوسيط في القانون الدولي العام ، ج ١ ، ط ١ ، دار الثقافة ، عمان ، ١٩٩٧.
- ٢٠- محمد يوسف علوان ، القانون الدولي لحقوق الانسان والحقوق المجتمعية ، ط ٢ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان/ الاردن ، ٢٠١٤.
- ثانياً : البحوث والدراسات العلمية**
- ١- خالد بن محمد ابو الليف ، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة ورقة عمل في مؤتمر الطاقة العربي العاشر ، ابو ظبي ، ٢٠١٤.
- ٢- مجيد احمد ابراهيم ، الطاقات المتجددة ودورها في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة تكريت ، العدد / ٢٩ ، ٢٠١٦.
- ٣- محمد ساحل طالبي ، اهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة ، عرض تجربة المانيا ، مجلة الباحث ، القاهرة ، العدد / ٦ / ٢٠١٣.



- ٤- احمد ابراهيم عبد العال ، الطاقة المتجددة والبديلة كمدخل للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ، بحث المملكة العربية السعودية ، ٢٠٢١.
- ٥- نزار ذياب عساف ، واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها ، مجلة الفلوجة / العراق ، العدد ٧ / ٢٠١٦.
- ٦- محمد وحيد وعلاء وجيه مهدي ، التنمية المستدامة دراسة تحليلية ، مجلة جامعة الموصل/ العراق ، العدد ٨ / ٢٠٢٠.
- ٧- حسام عبد الامير خلف ، التنمية المستدامة والطاقة النووية ، مجلة العلوم القانونية ، جامعة بغداد ، العدد ١ / ٢٠١٩.

ثالثاً :- المواثيق والاتفاقيات والمؤتمرات والاعلانات الدولية

- ١- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣٠ / تشرين الاول/ ١٩٩٠.
- ٢- ميثاق منظمة الامم المتحدة لعام ١٩٤٥.
- ٣- الاعلان الدولي للحق في التنمية المستدامة لعام ١٩٨٦.
- ٤- مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة البشرية / مؤتمر ستوكهولم لعام ١٩٧٢.
- ٥- مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية / مؤتمر (ريو دي جانيرو) / ١٩٩٢.
- ٦- مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة / مؤتمر جوهانسبورغ لعام ٢٠٠٢ .
- ٧- النظام الداخلي لمنظمة التجارة العالمية.
- ٨- النظام الداخلي لمنظمة الاغذية والزراعة العالمية.
- ٩- النظام الداخلي لمنظمة العمل الدولية.

رابعاً : المواقع الالكترونية

- ١- تقرير منظمة الامم المتحدة حول التجارة والتنمية بحث منشور عن الموقع الالكتروني [www. un. org / ar](http://www.un.org/ar).
- ٢- تقرير حول انشاء منظمة الاغذية والزراعة العالمية منشور عن الموقع الالكتروني [http : // www.ar : m . wikipedia. org](http://www.ar.m.wikipedia.org)